الفصل الرابع
استشراف مستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق

الفصل الرابع

استشراف مستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق

من أجل وصف الوضع المستقبلي الممكن (Possible) او محتمل الحدوث (Probable Potential) لظاهرة العلاقات الدولية يمكن اعتماد السيناريوهات الاستطلاعية (Exploratory)[1].

أما تباين الرؤى بشأن أمن الخليج العربي فهو حقيقة ماثلة الى العيان وإن معيار ذلك الاختلاف هو مدى مشاركة إيران في تحقيق ذلك الأمن.

وانطلاقا من عدم وجود تطابق في المواقف السياسية بين الدول، فقد وجدنا اختلاف في بعض اولويات السياسة الخارجية لكل من الدولتين: العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذا تنشد الأولى تحقيق هدف الوحدة والأمن بينما تنشد الثانية أن تكون في عام ٢٠٢١ من أفضل دول العالم من حيث الرفاهية، لذلك ركزت على الاستثمار في مختلف دول العالم ومنها العراق إلاّ أنها ركزت على اقليم كردستان، لاسيما وان ضعف القدرات الاستراتيجية العراقية الشاملة لم تشجع مختلف دول العالم على تطوير علاقاتها الشاملة فعليا معه.

اضافة لذلك فإن اعلان دولة الإمارات العربية المتحدة لقائمة الارهاب على وفق القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية قد كشف عن اختلاف الرؤى حول معيار تحديد التنظيمات الارهابية لاسيما وان بعضها لم تكن تنظيمات ارهابية وانما تنظيمات مقاومة وطنية[2].

وعلى الرغم مما تقدم فإن مؤشرات تحقيق التعاون المثمر تكمن في مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة في اعادة العراق الى النظام الاقليمي العربي، ورفع العقوبات الدولية عنه، والتعاون معه في مكافحة الإرهاب الدولي لاسيما تنظيم داعش، ومشاركتها في عمليات اعماره، وإعادة موقف العراق بشأن الجزر العربية الثلاث الى ماكان عليه من الالتزام بقرارات الجامعة العربية والمنظمات الدولية الاخرى.

---

(١) دينا محمد جبر: تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العددان (٣٨-٣٩)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٥٧.

(٢) القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

بناءً على ما تقدم في هذه الرسالة يمكن لنا ان نستشرف مشهدين لمستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق استنادا الى معيار التعاون من عدمه، إذ بحث المشهد الأول في استمرار التعاون بين الدولتين، وبحث المشهد الثاني في توقع أن يحصل التراجع في التعاون بين الدولتين، وكما نوضحه في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول

مشهد التراجع في التعاون بين الدولتين

توحي بعض المؤشرات داخل العراق بإمكانية اعتماد خيار أخر للتعامل مع البيئة العربية، هو تقليص حجم العلاقات مع الدول العربية، وتجاوز الهامش المبدئي الذي قد يلتزم به النظام السياسي، بمعنى ترك الاعتبارات القومية جانباً بما فيها قطع الارتباط بجامعة الدول العربية، واعتماد خيار مصلحة العراق أولا، سواء وجد ذلك الخيار أرضيته في العلاقة مع القوى الكبرى، أو في البيئة الإقليمية المجاورة: تركيا وإيران. وفي حالة تجاوز العراق للنظام العربي ستجد الولايات المتحدة سهولة في استخدامه للضغط على النظام العربي، طالما انه لا يجد له مصلحة في التعامل مع هذا النظام، وفي ضوء انفتاح العراق على علاقاته الإقليمية والعالمية على حساب العلاقة مع العرب ينذر بأوسع عملية انشداد للنظام العربي نحو البيئة الإقليمية ونحو القوى الكبرى. كما إن فك العراق لارتباطه بالنظام العربي يعطي سابقة على عدم جدوى الارتباط بنظام غير فاعل، قد يصل تأثيرها إلى حصول تفتيت في بنيانه[1].

في هذا المشهد نتوقع استمرار عدم التعاون الفعلي على المستويات الأمنية والسياسية مع تراجع دور العامل الاقتصادي في تحسين العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق.

يستند هذا المشهد على الأسس الواقعية المستندة الى اختلاف رؤى الدولتين السياسية حيال بعض القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، لاسيما فيما يخص القضايا الآتية:

اولا: اختلاف المواقف بشأن قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة:

لقد ظهرت بوادر من بعض اعضاء مجلس النواب العراقي (الدورة الثانية) لاتعترف بعروبة هذه الجزر لاسيما في اطار التحفظ المقدم تحفظ الوفد البرلماني العراقي على قرار اتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد مؤتمره في أربيل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ حول قضية احتلال إيران للجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، وهو موقف لم يعتد عليه العراقيون قبل الإماراتيين، وهو يشير الى التأثير الإيراني الواضح على دعاة هذا الاتجاه، ومن المتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه مع ابتعاد الدول العربية عن دعم العراق وإعادته الى مكانته العربية.

---

(١) خضر عباس عطوان: العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html.

ومهما يكن من أمر فإن تعزيز العراق لعلاقاته الدولية مع الدول العربية، وتفعيل دوره في الجامعة العربية يمكن أن يضعف هذا الأساس عمليا، لاسيما بعد تراجع عدد النواب الذين لم يعترفوا بعائدية تلك الجزر العربية الى دولة الامارات الى حد كبير في انتخابات مجلس النواب الدورة الثالثة.

وعلى الرغم من ان ذلك الموقف لم يكن يمثل رأي الحكومة الرسمي، إلا إنه قد أعطى مؤشرا جديدا على عدم وجود إجماع لدى النواب العراقيين بسبب التأثير الإيراني، حول عائدية الجزر العربية الثلاث الى دولة الامارات العربية المتحدة التي تعد القضية المحورية لتلك الدولة.

ثانيا: اختلاف الرؤى بشأن أمن الخليج العربي:

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على اهمية القواعد العسكرية الأجنبية والتواجد العسكري الغربي لاسيما الأمريكي في ضمان أمن الخليج العربي، فضلاً عن دور مجلس التعاون الخليجي، أي إن إيران هي أحد مصادر تهديد أمنها وأمن الخليج لاسيما وهي مازالت تحتل الجزر الثلاثة وتطالب بالبحرين، بينما لا يعبر العراق عن مخاوفه بشأن تفعيل دور ايران في ضمان أمن الخليج العربي، كما لايعارض التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لضمان مصالحها الحيوية.

يتمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين حمايتها عسكرياً، وهو الأمر الذي جعل كلا منها تجد أمنها في التّحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكريّة من أجل حماية نفسها. ولا ينبغي النّظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدّول الكبرى على أنها علاقة صدامية بحتة، أو على أنها علاقة تبعية خالصة. ولكن الصحيح هو النظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمرّ بظروف متنافرة. ومما لا شك فيه ان دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في اقليم مضطرب امنيا، كما كان الحال مع احتلال ايران المتواصل للجزر الاماراتية، الا ان جوهر الخلل يكمن في اسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولارتباط هذا الخلل بالبنية الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة، فإن في ذلك ما يُعقد المشاكل المرتبطة بتلك البُنى، ويضيف إليها بعداً آخراً يضاعف صعوبات الحل والتجاوز. لقد انتقلت أنظمة الحكم في المنطقة، تاريخياً، بين علاقات حماية وصداقة مع شريكين رئيسيين: بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة. وكان لهذا الانتقال شرطه في تغير اللاعب الرئيسي على الساحة الدولية، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وقد لاحت

علامات هذا الانتقال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت بريطانيا نفسها منهكة تماماً، ولم تملك من الأمر إلا أن تراقب نفوذها وهو يتقلص عالمياً[١].

ومع ازدياد أهمية النفط، اتخذت الولايات المتحدة عدداً من الخطوات المباشرة لتأمين هذا المصدر الهائل للطاقة، وقد توّجت هذه الخطوات بالوجود العسكري المباشر في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى. وتتواجد اليوم القوّات العسكرية في كل دول المجلس بلا استثناء، ووصلت أعدادها الى حوالي ٣٠ ألف جندي في عام ٢٠١٢. هذا بالإضافة الى حوالي ٢٢ الف عنصر آخر من البحرية الامريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج، مما يقدر عدد القوات الاجنبية في دول المجلس او مياهها الاقليمية بأكثر من ٥٠ الف عنصر، الأغلبية الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية [٢].

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على اهمية الإفادة من نجاحات دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق درجة عالية من التنسيق العسكري الذي حصل في مجالات عديدة منذ العام ١٩٨١ بهدف اقامة بنية تنسيق دفاعية خليجية مشتركة، ابتداءً من تأسيس قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢، وتوقيع اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك في المنامة عام ٢٠٠٠، مما مهد الى ظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة العسكرية الخليجية الموحدة، ومشروع الدرع الصاروخي الخليجي، ومحاولة ردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات بإنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع[٣].

ولاشك في ان عدم استقرار العملية السياسية في العراق وظهور تنظيم داعش الارهابي، يشكل حافرا اضافيا على تعزيز التعاون العسكري والامني بين دول مجلس التعاون الخليجي التي انتقلت من مرحلة ادراك المخاطر الى مرحلة ايجاد آليات مواجهتها والتعامل معها بمهنية عسكرية[٤].

ثالثا: اختلاف في بعض اولويات الدولتين:

إن من أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة هو استرجاع الجزر الثلاثة من إيران بالطرق السلمية، وتنشيط منطقة الخليج العربي اقتصاديا واستثماريا من خلال اشاعة روح التعاون على وفق قواعد القانون الدولي. في حين أن من أولويات العراق

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص ص١٦٥-١٦٦.
(٣) لمزيد من التفصيل، ينظر: ظافر محمد العجمي: التعاون العسكري الخليجي: انجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟، مركز الجزيرة للدراسات، قطر- الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ص٢-٦.
(٤) المصدر السابق نفسه، ص ص٨-٩.

هي تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخ نظامه السياسي الجديد.

لقد أصبحت السياسة الخارجية الإماراتية تركز على الأولويات الدبلوماسية الجديدة لتتواكب مع الخطط التنموية للدولة ولتعظيم الاستفادة من شبكة العلاقات المتميزة التي تمتلكها الدولة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية شرقاً وغرباً بما يجعل من محطات هذه الشبكة مصبات وروافد تغذي وتدعم بشكل متواصل مسيرة التنمية وخططها الطموحة في دولة الإمارات، وأن الاقتصاد والاستثمارات وتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة في برامج البيئة والطاقة المتجددة وغير ذلك من مجالات تعاون أصبحت هي المحرك الأساسي والموجه الأنشط في ديناميكيات السياسة الخارجية الإماراتية مقارنة بالملفات والموضوعات التقليدية مثل الأحداث السياسية الإقليمية والدولية التي تؤكد الشواهد تراجع أهميتها نسبياً ضمن مجالات الحوار وإدارة العلاقات بين الدول. ويمكن فهم أبعاد المجالات الحيوية الجديدة التي انطلقت من خلالها السياسة الخارجية الإماراتية في السنوات الأخيرة. وتمثل دولة الإمارات النموذج الأبرز بين دول منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بتحسن أداء قطاع التجارة الخارجية وقد دلل أداء هذا القطاع في الدولة على أنها استطاعت استثمار التغيرات الجارية على خريطة التجارة العالمية. وأن تطوعها لخدمة أهدافها الاقتصادية والتنموية ويتأتى هذا النجاح بداية من خلال الاستثمار الجيد للموقع الجغرافي المميز للدولة الذي تحرص الدولة على تحقيقه منذ نشأتها خصوصا أنها تقع في منطقة تتوسط العالم أجمع بما يسهل إمكانية الوصول إليها من جميع المناطق والقارات ويجعلها معبراً للسلع والمنتجات المنقولة عبر الحدود العالمية من خلال أنشطة إعادة التصدير وقد استطاعت الدولة أن تحقق هذه النجاحات من خلال نجاحها المتميز في توفير البنى التحتية والتكنولوجية والمالية المتطورة وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات وتزويدها بأكثر التكنولوجيات وأساليب العمل تطوراً على مستوى العالم وتكليلاً لهذا كله فقد استطاعت الدولة أن تطور بنيتها التشريعية والتنظيمية لتكون ملائمة لممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء فاستطاعت بذلك أن تصبح مركزاً للتجارة والأعمال أيضاً. إن دبلوماسية الدول الطموحة تنموياً مثل الإمارات تسعى إلى توسيع هامش المناورة وفتح آفاق جديدة للمستقبل من خلال تنشيط دوائر تحركاتها وفتح قنوات اتصال وتواصل ترتكز على المصالح المشتركة مع القوى الدولية الصاعدة كافة بافتراض أن أغلب هذه القوى سيكون لها دور ما في إدارة العالم خلال القرن الحادي والعشرين[1].

---

(١) صحيفة الخليج الإليكترونية، ١٧ /٢٠١٢/٦، مركز الخليج للدراسات، متاح على الرابط الآتي:
- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/.

على المستوى الاقتصادي الاستثماري فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على إقليم كردستان العراق لاستقراره أمنيا، ولا تعير اهتمام واضح ببقية العراق، وهذه نتيجة اقتصادية طبيعية إذ إن الأموال تذهب الى حيث الأمن والربح.

رابعا: ضعف القدرات الاستراتيجية العراقية الشاملة:

أن العراق يعيش منذ مارس/آذار ٢٠٠٣ تداعيات أزمة احتلاله بعد غزوه أمريكياً وبريطانياً. كان القرار الذي اتخذ هو تدمير العراق وليس إسقاط النظام، تدميره كي لا يبقى قادراً على تهديد أحد: لا "إسرائيل" ولا إيران ولا العرب، فإذا بهذا التدمير يعيد العراق مجدداً مصدراً لتهديد كل هذه الأطراف مرة أخرى وربما أسوأ من السابق ولكن بضعفه وليس بقوته. وأن إيجاد حلول حقيقية للأزمات المحورية المستحكمة بالعراق طالما بقي العراق محكوماً بالدولة التي فرضها الاحتلال، وبالمشروع السياسي والاستراتيجي الذي دفع أمريكا لاحتلال العراق(١).

ان احتلال الارهابين لمساحات واسعة من العراق والسيطرة على قسم حيوي من مقدراته، الأمر الذي دفع بالدول الأخرى الى عدم تفضيل التعاون مع العراق اقتصاديا، رغم تعاطفها معه اعلاميا وسياسيا.

اثارت تصريحات نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن غضب الامارات عندما أطلق اتهاماته الأخيرة زاعما ان تركيا والامارات ودولا أخرى وراء تنظيم داعش. وقد قدم نائب الرئيس الامريكي جو بايدن لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان اعتذاره لدولة الامارات من اي ايحاءات فهمت من تصريحات سابقة له بان تكون الامارات قامت بدعم نمو بعض التنظيمات الارهابية في المنطقة، بقوله ان: (لدور الامارات التاريخي في مكافحة التطرف والارهاب وموقعها المتقدم في هذا الشأن) مشيدا (بتعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي في دعم اسس الاستقرار والامان في المنطقة)(٢).

وهنالك من يرى ان مشاركة دولة الامارات في الحرب على تنظيم داعش الارهابي لم يكن جديا وفاعلا وذلك بسبب الاخطاء التي رافقت تلك المشاركة، فقد علقت حكومة الإمارات العربية ضرباتها الجوية ضد تنظيم داعش الارهابي إثر أسر الطيار الأردني معاذ الكساسبة، بعد إن ازدادت المخاوف بعد أسر الكساسبة في ٢٤

---

(١) محمد السعيد إدريس: عراق ما بعد المالكي.. أي مستقبل؟، ٢١ أذار ٢٠١٥، متاح على الرابط الآتي:

- http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions.

(٢) مازن صاحب: ماذا بعد اعتذار بايدن للإمارات عن «ايحاءات» تمويل الإرهاب؟، ٢٠١٤-١٠-٠٧، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.urukpress.com/view.684/index.php.

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ مما دعا الحكومة الإماراتية الى وقف الهجوم ضد تنظيم داعش الارهابي، علما أن الإمارات كانت انضمت للتحالف الدولي إلى جانب ٩ دول عربية أخرى هي السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان ومصر والأردن ولبنان والعراق. وطالبت الإمارات البنتاغون بتحسين جهود الكتاب والإنقاذ واستخدام طائرات من نوع) V-22 Osprey (في شمال العراق بدلا من إرسال الطائرات إلى الكويت. وقد دان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان "الجريمة البربرية البشعة التي اقترفها التنظيم بحق الطيار الأردني. وقال إن (هذه الجريمة الذكراء والفعل الفاحش يمثل تصعيدا وحشيا من جماعة إرهابية انكشفت مآربها واتضحت أهدافها الشريرة)، وأضاف أنها (لحظة فارقة تؤكد من جديد صواب موقف الإمارات والتحالف الدولي الواضح والحاسم في التصدي للتطرف والإرهاب بكل صوره وأشكاله ودون تردد وبأقصى قوة وحزم)[١].

وهكذا يبدو أن الإمارات قد علقت مشاركتها في التحالف الدولي بسبب قلقها حيال سلامة طياريها بعد خطف الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة. وقال مسؤول عسكري أمريكي إن التنظيم خطف الطيار في ظرف دقائق معدودة بعد سقوط طائرته فيما لم تتمكن فرق الكتاب والإنقاذ من الوصول إليه. وأن هذا الانسحاب يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مواقف باقي دول الخليج المشاركة في التحالف الدولي ضد التنظيم، وان المستفيد الأكبر من هكذا قرار هو هذا التنظيم[٢].

وعلى الرغم مما تقدم فان الإمارات قد اعلنت بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٥ عن تمركز سرب من الطائرات المقاتلة (F16) للقوات الجوية الإماراتية في الأردن[٣].

خامسا: اختلاف الرؤى حول تحديد التنظيمات الارهابية:

أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في قصر الرئاسة بأبو ظبي بتاريخ ٢٠ آب ٢٠١٤م، القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، الذي يسري على الجرائم المنصوص عليها فيه وعلى الجنح والجنايات المنصوص عليها في أي قانون اخر اذا ارتكبت لغرض ارهابي[٤]. وعدَّ الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من الجرائم الماسة

---

(1) http://ar.shafaqna.com.

(2) http://fk-news.com.6/2/2015.

(٣) الإمارات تنفي انسحابها وتؤكد عملياً مشاركتها في الحرب على داعش، ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥، متاح على الرابط الآتي:

- http://www.assakina.com/news/news2/63023.html.

(٤) المادة (٢) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

بالأمن الداخلي والخارجي للدولة[١]، وان كل حكم بالإدانة في جريمة ارهابية صادر ضد اجنبي يستوجب ابعاد المحكوم عليه من الدولة بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها[٢]. وأنشأ هذا القانون (اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب) التي يصدر تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها بقرار من مجلس الوزراء[٣]. وفيما يخص قوائم الارهاب فقد نظمها القانون كما يأتي[٤]:

١- يجوز لمجلس الوزراء بناءً على عرض وزير شؤون الرئاسة، اصدار قرار يتضمن انشاء قائمة او قوائم تدرج فيها التنظيمات او الاشخاص الارهابية التي تشكل خطرا على الدولة او التي تكون الدولة ملتزمة دوليا بإدراجهم فيها.

٢- يحدد قرار مجلس الوزراء المنشئ للقوائم قواعد الادراج فيها والحذف منها واعادة الادراج فيها والاثار القانونية الناشئة عن كل ذلك، ويحدد الجهة او الجهات التي تتولى ذلك وطرق وقواعد التظلم من قراراتها. ولكل من ادرج اسمه في قوائم الارهاب ان يتظلم من قرار الادراج، فاذا رفض التظلم او لم يرد عليه خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه، جاز للمتظلم الطعن على قرار الادراج امام المحكمة المختصة خلال ستين يوما من تاريخ العلم برفض التظلم او فوات ميعاد الرد عليه.

٣- يحدد القرار طرق وقواعد مراجعة قوائم الارهاب على ان تكون المراجعة دورية لاتزيد أي فترة منها على سنة.

اعتمد مجلس الوزراء في الإمارات العربية المتحدة قائمة تضم ٨٢ من التنظيمات صنفتها كتنظيمات إرهابية. ويأتي ذلك تطبيقا لأحكام القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، وقرار مجلس الوزراء بشأن نظام قوائم الإرهاب الذي (أوجب نشر تلك القوائم في وسائل الإعلام المختلفة من أجل الشفافية وتوعية كافة أفراد المجتمع بتلك التنظيمات)[٥].

وقد أدرجت دولة الإمارات العربية المتحدة بعض الفصائل العراقية ضمن قائمة التنظيمات الارهابية، مما سبب نقطة خلاف فيما بين الدولتين[٦].

---

(١) المادة (٤٣) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٢) المادة (٤٦) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٣) المادة (٦٢) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٤) المادة (٦٣) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٥) مروة نظير: القائمة الإرهابية: قراءة في دلالات قرار مجلس الوزراء الإماراتي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٤/١١/١٨، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.futurecenter.ae/index.php.
(٦) ضمت القائمة الارهابية الحركات والتنظيمات الاتية:

١. حركة فتح الإسلام اللبنانية.	٢. الرابطة الإسلامية في إيطاليا.	٣. خلايا الجهاد الإماراتي	٤. عصبة الأنصار في لبنان.	٥. الرابطة الإسلامية في فنلندا.

ان قرار مجلس الوزراء الاماراتي بشأن نظام قوائم الإر هاب قد شمل العديد من الكيانات السياسية العراقية، و هي كيانات وطنية ذات تاريخ نضالي واضح كما

٦. منظمة الكرامة.	٧. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.	٨. الرابطة الإسلامية في السويد.	٩. أحزاب الأمة في الخليج	١٠. كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا.
١١. الرابطة الإسلامية في النرويج.	١٢. تنظيم القاعدة.	١٣. جماعة أنصار الشريعة في تونس.	١٤. منظمة الإغاثة الإسلامية في لندن.	١٥. داعش.
١٦. حركة شباب المجاهدين الصومالية.	١٧. مؤسسة قرطبة في بريطانيا.	١٨. تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.	١٩. جماعة بوكو حرام في نيجيريا.	٢٠. هيئة الإغاثة الإسلامية التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين الدولي.
٢١. أنصار الشريعة (اليمن).	٢٢. كتيبة المرابطون في مالي.	٢٣. حركة طالبان باكستان.	٢٤. تنظيم وجماعة الإخوان المسلمين.	٢٥. حركة انصار الدين في مالي.
٢٦. كتيبة أبو ذر الغفاري في سوريا.	٢٧. الجماعة الإسلامية في مصر.	٢٨. شبكة حقاني الباكستانية.	٢٩. لواء التوحيد في سوريا.	٣٠. جماعة أنصار بيت المقدس المصرية.
٣١. جماعة لشكر طيبة الباكستانية.	٣٢. كتيبة التوحيد والإيمان في سوريا.	٣٣. جماعة أجناد مصر.	٣٤. حركة تركستان الشرقية في باكستان.	٣٥. كتيبة الخضراء في سرويا.
٣٦. مجلس شورى المجاهدين أكناف بيت المقدس.	٣٧. جيش محمد في باكستان.	٣٨. سرية أبوبكر الصديق في سوريا.	٣٩. حركة الحوثيين في اليمن.	٤٠. جيش محمد في باكستان والهند.
٤١. سرية طلحة بن عبيد الله في سوريا.	٤٢. حزب الله السعودي في الحجاز.	٤٣. المجاهدين الهنود في الهند/كشمير.	٤٤. سرية الصارم البتار في سوريا.	٤٥. حزب الله في دول مجلس التعاون الخليجي.
٤٦. إمارة القوقاز الإسلامية (الجهاديين الشيشانيين).	٤٧. كتيبة عبدالله بن مبارك في سوريا	٤٨. تنظيم القاعدة في إيران.	٤٩. الحركة الإسلامية الأوزبكية.	٥٠. كتيبة قوافل الشهداء في سوريا.
٥١. منظمة بدر في العراق.	٥٢. جماعة أبو سياف الفلبينية.	٥٣. كتيبة أبو عمر في سوريا.	٥٤. عصائب أهل الحق في العراق.	٥٥. مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير).
٥٦. كتيبة أحرار شمر في سوريا.	٥٧. كتائب حزب الله (العراق)	٥٨. منظمة كانفاس في بلجراد، صربيا.	٥٩. كتيبة سارية الجبل في سوريا.	٦٠. لواء أبو فضل العباس في سوريا.
٦١. الجمعية الإسلامية الأمريكية (ماس).	٦٢. كتيبة الشهباء في سوريا.	٦٣. كتائب لواء اليوم الموعود (العراق).	٦٤. اتحاد علماء المسلمين.	٦٥. كتيبة القعقاع في سوريا.
٦٦. لواء عمر بن ياسر (سوريا).	٦٧. اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا.	٦٨. كتيبة سفيان الثوري في سوريا.	٦٩. جماعة أنصار الإسلام العراقية.	٧٠. اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا.
٧١. كتيبة عباد الرحمن في سوريا	٧٢. جبهة النصرة في سوريا.	٧٣. الرابطة الإسلامية في بريطانيا.	٧٤. كتيبة عمر بن الخطاب في سوريا.	٧٥. حركة أحرار الشام في سوريا.
٧٦. التجمع الإسلامي في ألمانيا.	٧٧. كتيبة الشيماء في سوريا.	٧٨. جيش الإسلام في فلسطين.	٧٩. الرابطة الإسلامية في الدنمارك.	٨٠. كتيبة الحق في سوريا.
٨١. كتائب عبد الله عزام.	٨٢. الرابطة الإسلامية في بلجيكا (رابطة مسلمي بلجيكا).			

هو الحال مع منظمة بدر، وعصائب أهل الحق على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما أثار ردود فعل سلبية كبيرة في العراق تجاه تلك القائمة وطالبت دولة الامارات بالاعتذار الرسمي عن ادراجها في تلك القائمة التي لم تفرق بين المقاوم الشرعي للمحتل وللإرهاب وبين الارهابين الحقيقين.

لقد أصدر مجلس الوزراء قرارا تنظيميا حول آلية التظلم من قرارات الإدراج في قوائم الإرهاب، مشيرة إلى ان هذا يأتي هذا في إطار أحكام القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، وقرار مجلس الوزراء بشأن نظام قوائم الإر هاب. وتضمنت آلية تقديم التظلمات ٥ خطوات، تبلغ وزارة العدل في نهايتها المتظلم بقرار مجلس الوزراء الصادر في التظلم المقدم منه. وبحسب القرار يجب أن (يقدم طلب التظلم إلى وزارة العدل وفقا للآلية التي تحددها ويرفق بالطلب كافة المستندات المؤيدة للتظلم). وعقب تلك الخطوة (تقوم وزارة العدل بإحالة طلب التظلم إلى المجلس الأعلى للأمن الوطني ليتولى دراسته وبيان رأيه بشأنه ويحق للمجلس الأعلى للأمن الوطني طلب اية ايضاحات او مستندات إضافية برا ها مناسبة وذلك من خلال وزارة العدل). أما الخطوة الثالثة (فيقوم خلالها المجلس الأعلى للأمن الوطني إحالة رأيه حول التظلم إلى وزارة شؤون الرئاسة)، ثم في الخطوة الرابعة (تتولى وزارة شؤون الرئاسة عرض طلب التظلم على مجلس الوزراء وفقا لآليات العرض المعتمدة لدى المجلس مرفقا به رأي المجلس الأعلى للأمن الوطني). أما الخطوة الخامسة فتتولى وزارة العدل إبلاغ المتظلم بقرار مجلس الوزراء الصادر في التظلم المقدم منه[1].

وقد بذلت الحكومة العراقية جهودها الدبلوماسية بشأن رفع الكيانات والتنظيمات العراقية من القائمة الارهابية التي اعلنتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

(1) http://www.albayan.ae/.

المبحث الثاني

مشهد استمرار التعاون بين الدولتين

أن إمكانات الفعل العراقي لا يزال مقيداً داخليا ودولياً، وان المجال المتاح أمامه وهامش الحركة السياسية للفعل المستقل محدود إلى درجة كبيرة، لهذا فالمبادرة من الجانب العربي هي المرتقبة، ويبقى على العراق الاستجابة لها أو رفضها. وإن الدول العربية مشروطة في تطوير العلاقات مع العراق بعدم معارضة الولايات المتحدة التي يمكن أن تغض الطرف عن تطور محسوب في العلاقة العراقية-العربية، طالما انه لا يتعدى على محرمات السياسة الأمريكية: البترول، إسرائيل، وسمعتها الدولية. كما أن معظم الاتجاهات العملية والفكرية المؤثرة في حركة السياسة العراقية تعطي وزناً إلى تجنب الغياب كلياً عن المشهد العربي الراهن بدلاً من التطلع لزيادة الارتباط به، والذي يؤثر على خيارات الدول في هذا المجال احتمالات اثارة الدول العربية من مسألة أن يكون العراق قاعدة تمس مسألة شرعية الانظمة الحاكمة وتقليص أو زوال اولوية القضايا العربية في سياسة العراق القادمة[1].

في هذا المشهد نتوقع تحول الدولتين نحو التعاون الفعلي على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية مما يؤدي الى تحسين العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق.

يستند هذا المشهد على الأسس الواقعية الآتية:

أولا: اعادة العراق الى النظام الاقليمي العربي:

من المفترض أن تشهد العلاقة العراقية- العربية اتساعاً مطرداً في شتى ميادين التعاون الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. ولن تكون الدول العربية لاهثة وراء مزايا اقتصادية، بقدر ما يكون السبب وراء هكذا موقف هو الوعي العربي العميق بكون العراق أحد مرتكزات القوة العربية. وأن بقاء العزلة عليه ليس في مصلحة العرب، إنما هو متغير يزيد من الضعف العربي نحو البيئتين الإقليمية والعالمية، وفي محاولة لوقف الاستنزاف الخطير في الموارد العربية وتلافي المخاطر الهائلة القائمة أمام النظام الإقليمي العربي جراء بقاء الوضع الدولي للعراق، سيكون التقارب مع العراق خطوة ضرورية لإعادة الأخير إلى الصف العربي، وتنقية الأجواء العربية. ومن الأجدى للعرب دمج العراق بالنظام العربي، وعودته إلى دوره القومي، أو في أفضل

---

(١) خضر عباس عطوان: العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html.

الأحوال عدم معارضته للتيارات القومية. وتقوية موقف التيارات العراقية الداعية إلى اعتماد الخيار العربي في سياسة العراق الخارجية، مما يؤدي الى التقليل من احتمالات تفككه. فمنذ عام ١٩٩١ يصيب المجتمع في العراق تصدعات وعدم استقرار تدفع إلى تصور إمكانية تفكك بنيته. وتجيء علاقة العراق التعاونية بالنظام العربي لتقدم له الإرادة العربية على جدوى البقاء موحداً، ورفض سياسات إعادة صياغة الخارطة السياسية للمنطقة. كما يؤدي الى فتح مداخل جديدة لمعالجة المشاكل الإنسانية في العراق. فالعقوبات الاقتصادية (١٩٩٠-٢٠٠٣) أصابت الشرائح الفقيرة ومتوسطي الدخل من المجتمع العراقي، علاوة على تردي الأوضاع الإنسانية في العراق (الصحية والبيئية). وربما تكون علاقة الأخير بالنظام العربي خطوة نحو الدفع بالعرب إلى تحمل جانب من معالجة هذه الأوضاع [١].

وفي مؤتمر قمة بغداد المنعقدة بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ وجه قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة تحية لبغداد التي احتفي بها كعاصمةً للثقافة العربية للعام ٢٠١٣، كما أكدوا على أن انعقاد القمة العربية في بغداد هو دليل على استعادة العراق سيادته بانسحاب كامل القوات الأجنبية، وتم الترحيب بعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي والدولي[٢].

ثانيا: التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي:

لاشك في ان انتشار التأثير السلبي الناجم عن عمليات الارهاب الدولي الجارية في العراق على دول الخليج العربي عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة، سوف يدفع مجلس التعاون الخليجي عامة ودولة الامارات خاصة الى بذل كل ما في وسعها لمحاربة الارهاب الدولي الجاري في العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمحافظة على مكتسباتها ووجودها، ونفس الأمر قد يحصل عند انتشار الفتنة الطائفية.

لقد قررت حكومة دولة الإمارات العربية دعم القوات الجوية في الجيش العراقي بعشر طائرات ميراج ٢٠٠٠-٩ إس ضمن خطة التعاون بين البلدين لتجفيف منابع الإرهاب. أن هذه الخطوة جاءت على خلفية الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي إلى العاصمة أبوظبي في كانون الثاني ٢٠١٥ لإعادة

---

(١) خضر عباس عطوان: العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html.

(٢) البندان: ٤٦، ٤٨ من البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

العلاقات بين أبوظبي وبغداد. أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أن حكومته ستدعم العراق بقوله: (نقف إلى جانب إخواننا في العراق لدعم جهودهم في إعادة البناء وتحقيق السلام والأمان، إلى جانب حربه المستمرة ضد الإرهاب، وهو ما يشكل خطراً على جميع دول المنطقة ويشوه صورة الدين الإسلامي)[١].

ثالثا: المشاركة في عمليات اعمار العراق:

إن النجاحات الاقتصادية التي تم تحقيقها في دولة الامارات العربية المتحدة لاسيما في مجال الاستثمار الداخلي والخارجي قد أكد على انها سائرة في الاتجاه الصحيح وأعطى النظام السياسي الحاكم قوة وشرعية بعد أن وفر سبل العيش الكريم للمواطنين[٢].

ويشير مستقبل دولة الامارات العربية المتحدة الى انها سوف تصبح قوة اقتصادية عالمية لاسيما مع توجهها في ان تكون مركزا رئيسيا للصناعة والابتكار العالمي[٣]. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على الانفتاح والتفاهم والتعايش السلمي وتسخير ايجابيات العولمة لصالحها. وتواصل الدولة دورها المحوري في المنطقة كمركز رئيسي للأعمال، وتبني على النجاحات التي حققتها الدبلوماسية والمساعدات التنموية والانسانية واستضافة المؤسسات والمؤتمرات الدولية[٤].

إن تفعيل عمليات اعمار العراق سوف يفرض الحاجة الماسة الى الخبرات التي تملكها الشركات الاماراتية من جهة، وتوفر لها فرص استثمارية هائلة من جهة أخرى.

أقامت الهيئة الوطنية للاستثمار في ٢٠١٣/٩/١٥ مراسم توقيع العقود الاستثمارية لمدينتي المستقبل وجنة بغداد ، حيث وقع عن الجانب العراقي الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار و عن جانب الشركة المنفذة لمشروع مدينة المستقبل١، المدير التنفيذي لشركة بلوم العقارية الاماراتية السيد سيمون عزام و عن جانب المجموعة المنفذة لمشروع مدينة المستقبل ٢ مجموعة

---

(١) نقلا عن: شبكة أخبار العراق، دولة الامارات دولة الإمارات تدعم القوات الجوية العراقية بعشر طائرات من نوع ميراج، ١٨ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://aliraqnews.com/

(٢) ميثاق خير الله جلود: مستقبل النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٠، ص٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٥١.

(٤) محمد بن راشد آل مكتوم: رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢١ متّحدون في الطموح والعزيمة، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص١٢.

الحنظل ومجموعة شركات الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعة ال مكتوم الاماراتية السيد حردان الحنظل فيما وقع عن جانب المجموعة المنفذة لمشروع مدينة جنة بغداد رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات شمارة القابضة السيد علي فاضل حسين شمارة. من جانبه اكد الدكتور سامي رؤوف الاعرجي ان هذا الانجاز الكبير الذي تحقق بتوقيع العقود الاستثمارية لمدينتي المستقبل وجنة بغداد جاء بعد فترة ليست بالقصيرة من المفاوضات الفنية والقانونية والمالية المعقدة مع الشركات الاستثمارية التي تقدمت لتنفيذ المدينتين، مثنيا على الدعم الحكومي الكبير الذي اثمر عن توقيع عقود هاتين المدينتين اللتين ستوفران سكنا عصريا لـ(٣٠٠) الف نسمة حسب التقديرات الاولية. وبيّن رئيس الهيئة ان مدينة المستقبل التي تقع في منطقة الدهنة بين مدينتي الشعلة والغزالية، غربي بغداد وتمتد على مساحة (٢٠٠٠) دونم ستشهد بناء ٣٠ الف وحدة سكنية (٢٥) الف منها سكن عمودي وخمسة الاف دار بتصاميم مختلف وحديثة مناصفة بين شركة بلوم احدى شركات الوطنية القابضة الاماراتية ومجموعة شركات الحنظل وشركات الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعة ال مكتوم الاماراتية، مضيفا ان مدينة جنة بغداد تقع في منطقة الدباش في قضاء الكاظمية بمساحة مليون متر مربع وبعدد (٢٠) الف وحدة سكنية عمودي ستنفذها شركة الحرة الدولية من مجموعة شركات شمارة القابضة. واعلن رئيس الهيئة ان اجمالي ما سيتم بنائه ضمن المشاريع الاستثمارية (مدينة بسماية الجديدة، ضفاف كربلاء، المستقبل، جنة بغداد)، بالإضافة الى مشروع معسكر الرشيد (سابقا) والبصرة الجديدة بمراحلها الاربعة عند احالتها للتنفيذ قريبا مع ما يجري تنفيذه في المحافظات من قبل هيئات الاستثمار سيكون بحدود الـ(٤٣٨) الف وحدة سكنيه مع كافة الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والترفيهية والرياضية والتجارية، ومن المؤمل ان يسكنها مايقارب مليونان وستمائة الف نسمة من ذوي الدخول المختلفة وتبقى هذه النسبة دون الطموح، حيث ستعمل الهيئة على تكثيف الجهود لسد الحاجة المتزايدة للسكن، مفيدا ان الوحدات السكنية التي ساهمت الدولة في بنائها خلال الخمسين سنة الماضية وفق المعلومات المتوفرة في وزارة التخطيط هي بحدود (٣٥٠) الف وحدة سكنية فقط.الى ذلك ابدى سفير دولة الامارات العربية المتحدة السيد عبد الله الشحي رغبة دولة الامارات العربية المتحدة في بناء علاقات اقتصادية متينة مع جمهورية العراق تحكمها الاخوة والمصالح المشتركة، مؤكدا عزم الشركات الاماراتية الكبيرة زيادة حضورها في السوق العراقية واقامة مشاريع استثمارية كبيرة[1].

(١) جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٣/٩/١٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://investpromo.gov.iq/ar/

ومن الجدير بالذكر ان العراق بحاجة الى مليونا ونصف المليون وحدة سكنية، حسب تقديرات وزارة الاسكان والاعمار العراقية[١].

رابعا: رفع العقوبات الدولية عن العراق:

رحبت دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٨، بقرارات مجلس الامن رقم ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ لعام ٢٠١٠، و٢١٠٧ لعام ٢٠١٣، و٢١٧٠ لعام ٢٠١٤ الخاصة بإنهاء العمل بالعقوبات المفروضة على العراق المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. ونقلت وكالة انباء الامارات الرسمية عن طارق الهيدان مساعد وزير الخارجية الاماراتي للشؤون السياسية تعبيره عن (الارتياح الكبير لدولة الإمارات تجاه هذه الخطوة الايجابية من قبل مجلس الامن والتي تجسد اعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي بذلها العراق من أجل طي صفحة الماضي وحل مشاكله الراهنة). وبعد أن أعرب المسؤول الاماراتي عن الامل في أن ينجز العراق (المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكل الضمان الحقيقي لاستقراره ونمائه) أضاف إن: (دولة الإمارات تتطلع الى أن يواصل العراق الشقيق مسيرته الجديدة وأن يستكمل بصورة عاجلة وفاءه لكافة التزاماته الاخرى المتبقية تجاه دولة الكويت الشقيقة لضمان التسوية النهائية والشاملة لكافة القضايا العالقة)[٢].

ان للدولتين قدرة على استثمار النتائج الايجابية التي تترتب على قرار اخراج العراق من طائلة عقوبات الفصل السابع، وتثمين دور الإمارات العربية المتحدة في بلورة الجهود الدولية الرامية الى رفع العقوبات عن العراق، يمكن أن يتيح للدولتين في جعل هذا المسار أحد أسس علاقاتهما التعاونية في مختلف المجالات.

خامسا: تعديل موقف العراق بشأن الجزر العربية الثلاث:

يشكل احتلال ايران للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، تحديا يواجه السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، خاصة وأن هذا الاحتلال له أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية[٣].

ان مواقف بعض النواب العراقيين، لم يمثل رأي الحكومة العراقية، ولا الشعب العراقي الذي لا يقبل بالتفريط بأية أرض عربية، ويمكن الإفادة من الجالية العراقية

---

(1) http://center-imn.net.

(٢) الامارات ترحب بقرار إلغاء العقوبات على العراق، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=66942.

(٣) خليل ابراهيم الجسمي: السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاثة المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مصدر سبق ذكره، ص٢.

المتواجدة في دولة الإمارات في ان تكون بمثابة العناصر الرابطة بين شعبي الدولتين ومصالحهما الحيوية.

اعلن بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٩ ان وزارة الخارجية العراقية بعثت الى وزارة الخارجية في دولة الامارات العربية بمذكرة تؤكد فيها موقف الحكومة العراقية الرسمي المؤيد لحق الامارات في جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتي تحتلها ايران، وجاءت هذه المذكرة لتوضيح موقف حكومة العراق الرسمي من تحفظ الوفد البرلماني العراقي على لغة القرار الصادر عن اجتماع اتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد في أربيل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ بشان قضية احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، واعلنت المذكرة ان موقف العراق الرسمي هو التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة ورفض الإجراءات الميدانية كافة الرامية إلى تكريس احتلالها من قبل إيران. وأكدت المذكرة أن العراق يدعم جميع الدعوات العربية والدولية الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. كما أكدت المذكرة تأييد العراق للقرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية العشرين) في دمشق من ٢٩ الى ٣٠ اذار حول ملكية وعائدية الجزر الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأشارت إلى أن رئيس الجمهورية جلال الطالباني عبر عن تأييد العراق لحقوق دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الإماراتية الثلاث في كلمته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب في اربيل. وشددت وزارة الخارجية العراقية في ختام مذكرتها على أن سياسة حكومة جمهورية العراق هي الوقوف دوما مع الإجماع والتضامن العربي حيال القضايا العربية العادلة كافة وتدعو باستمرار إلى تعزيز العلاقات العربية- العربية والالتزام بقرارات القمم العربية ومقررات جامعة الدول العربية وتفعيل التشاور والتنسيق العربي المشترك[١].

ولم يبق أي اثر للموقف السابق لبعض النواب العراقيين بعدما وافق وفد العراق الذي ضم نواب من الدورة الثالثة لمجلس النواب على البيان الختامي للمؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الكويت، ٩- ١٠/ نيسان-

(١) الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، العراق يؤكد تأييده لسيادة دولة الامارات على جزرها الثلاث التي تحتلها ايران، ٢٠٠٨/٤/٢٩، متاح على الرابط الاتي:
-http://ninanews.com/Website/index.aspx.

أبريل/٢٠١٣، الذي تضمن القرار رقم (١٠) الصادر حول الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران والتدخل الإيراني في منطقة الخليج العربي، الذي أدان استمرار الحكومة الايرانية في تكريس احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وانتهاكها لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، لافتا إلى أن ذلك يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى زعزعة الأمن والسلم الدوليين، يؤكد على الحق الثابت لدولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدها لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث[١].

ومن خلال ماتقدم، يتبين إن مؤشرات التعاون هي التي تفرض نفسها على أرض الواقع السياسي والاقتصادي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، لذلك نتوقع تحقق المشهد الثاني الذي افترض استمرار التعاون بين الدولتين أكثر من تحقق المشهد الأول في اطار علاقتهما الدولية.

(١) القرار رقم ١٠ من قرارات المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي الكويت، ٩-١٠/نيسان- أبريل/ ٢٠١٣، متاح في موقع الاتحاد البرلماني العربي على الرابط الاتي:
-http://www.arabipu.org/publications/communiques/conferences/conf19.